بسم اللّه الرحمن الرحيم

الدّولة الإسلاميّة
لجنة المظالم

لا اله الا الله
الله
رسول
محمد

الرقـــم :
التاريخ: ٦ / ربيع الأول / ١٤٣٧ هـ

شهادة

الحمد لله رب العالمين القائل في كتابه الكريم(يا أيها الذين ءامنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله وعلى أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلوا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً)

والصلاة والسلام على نبيه محمد القائل في صحيح سنته(خير الشهود من أدى شهادته قبل أن يسألها).

أما بعد فهذه شهادة من العبد الفقير إلى عفو مولاه الغني القدير/ أبي محمد عبدالله الكناني فيما شهدته وعايشته في شأن المنشقين الذين أصدروا بياناً باسمهم وسطروا فيه أسباب فعلهم.

فأشهد بالله العلي العظيم أن ما قالوه ليس لهم فيه مستند شرعي ولا واقعي، وهذا تفصيل ذلك:

أولاً: أنهم سموا فعلهم اعتزالاً، مع أن الاعتزال الشرعي يكون في أحد ثلاثة أبواب:

الأول: اعتزال مخالطة عوام الناس(وهذا راجع للمصلحة الشرعية بشرط عدم التخلف عن الواجبات كالجمع والجماعات والخروج للجهاد)

الثاني: اعتزال الفتن المدلهمة التي لا يكون للمسلمين فيها جماعة ولا إمام، ويدخل فيه اعتزال قتال الفتنة وهو كل قتال لا يراد به وجه الله تعالى، أو لم يتبين الحق فيه من الباطل.

الثالث اعتزال مخالطة السلطان المسلم الفاسد إذا خشي الواحد على نفسه المداهنة له في باطله أو لكونه لا يستطيع دفع الظلم ولا حتى تخفيفه مع التزام السمع والطاعة له فيما يحبه الله ويرضاه كالجهاد ونحوه ولا ينزع اليد من طاعته مالم يأتي الكفر البواح.

وليس شيء من هذه الأقسام الشرعية يوافق ما فعله هؤلاء المنشقون في شيء، إذ حقيقة فعلهم أنهم نزعوا اليد من الطاعة سواء في المعروف أو في غير المعروف، وأدل دليل على هذا أنهم أمروا أن يلزموا مآويهم فرفضوا ذلك، ودعونا بعضهم للمحكمة فراوغ من ذلك بما حقيقته رفض للمحكمة وسنفصل هذا إن شاء الله تعالى، إضافة إلى أنهم أخذوا ما بحوزتهم من سلاح وسيارات تابعة للوالي وتحت نظره وفي عهدته، إضافة إلى استعمال المكر والحيلة في ذلك بما رأيناه وشاهدناه وسنأتي عليه مفصلاً إن شاء الله.

فتسميت فعلهم الباطل باسم شرعي لا يدل على مشروعية فعلهم إذ العبرة بالحقائق لا بالأسماء.

وقد سمى المنافقون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم معصيتهم لرسول الله (طاعة) والحقيقة أنهم عاصون كاذبون كما قال الله تعالى(ويقولون طاعة فإذا برزوا من عندك بيت طائفة منهم غير الذي تقول..) وكذلك هؤلاء سموا انشقاقهم اعتزالاً مع أن حقيقة فعلهم نزع لليد من الطاعة، والعبرة بالحقائق.

إضافة إلى ذلك فالعزلة الشرعية لا تكون على سبيل الخداع والتكتم والسرية والهروب والكذب/ ولكن تكون لمصلحة شرعية صحيحة مع عدم ارتكاب أي مخالفة شرعية في ذلك فالمعتزل كاسمه لا يدخل في شيء مما اعتزله، وفعل هؤلاء على النقيض من العزلة الشرعية.

ثانياً: أنهم استندوا في ففعلهم هذا إلى قصة عبادة بن الصامت مع معاوية رضي الله عنهما، وكان الجدير بهم إذ أخذوا بأثر عبادة أن يأخذوا بحديثه المرفوع عن المعصوم حيث قال(بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا وألا ننازع الأمر أهله إلا أن نرى كفراً بواحاً عندانا فيه من الله برهان..) الحديث.

فما بالهم تركوا العمل بالمرفوع المتفق عليه فنازعوا أهل الأمر في أمرهم حيث نزعوا اليد من الطاعة، ثم لم يكتفوا بمخالفة المرفوع حتى استندوا إلى موقوف ليس لهم فيه أدنى متمسك:

١-فعبادة رضي الله عنه أنكر على معاوية رضي الله عنه اجتهاده بالتعامل بنوع من ربا الفضل، وأنكر عليه نفي هذا الحديث الذي سمعه عبادة من النبي صلى الله عليه وسلم/ بينما المنشقون لم ينكروا علينا اجتهاداً صادمنا فيه النص الصريح، ولم يحصل منا إنكار نسبة حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢-عبادة رضي الله عنه لم ينزع اليد من الطاعة حيث قال رضي الله عنه(لئن أقفلني الله تعالى لا أساكنك..) فلم يترك الغزوة التي كان فيها مع معاوية رضي الله عنه ويسبب خللاً في صف المسلمين ولكنه انتظر حتى قفل ثم حمل متاعه وخرج/بينما هؤلاء المنشقون نزعوا اليد من الطاعة وسببوا خللاً في صفوف الجماعة الواحدة.

٣-أن عبادة رضي الله عنه أخبر أميره بخروجه ولم يخرج خلسة/ وأما هؤلاء فقد خرجوا خلسة ولم يخبروا أميرهم بانشقاقهم إلا بعد هروبهم.

٤-أن عبادة بن الصامت رضي الله عنه لم ينكر عليه أميره هذا الأمر/ بينما هؤلاء المنشقون حصل الإنكار من أميرهم عليهم وأمرهم بلزوم أماكنهم فعصوا أميرهم في ذلك.

٥-أن عبادة رضي الله لم يحمل معه غير متاعه الخاص/ بنما هؤلاء المنشقون حملوا ما لا يملكونه ولا أذن لهم في التصرف فيه على هذا النحو البتة.

٦-أن عبادة لم يحرض الجنود على ترك معاوية رضي الله عنه/وهؤلاء المنشقون حرضوا الجنود على ترك الوالي.

٧-أن عبادة رجع يشكوا إلى أمير المؤمنين ولم يتصرف تصرفاً من تلقاء رأيه ويفارق جماعة المسلمين/ وهؤلاء المنشقون منهم من له فترة وهو يعمل باسم الدولة ومنهم من قال نحن سنشكل جماعة باسم أنصار الخلافة، ومنهم من قال إذا جاء الأمر من الشام بالسمع والطاعة للوالي فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

فهذه بعض الفوارق بين فعل المنشقين وفعل عبادة رضي الله عنه، وشتان بينهما.

شتان بين الحالتين فإن ترد.....جمعاً فما الضدان يجتمعان.

ثالثاً: أنهم ذكروا في بيانهم أنهم لا يزالون على البيعة للخليفة، فهل من السمع والطاعة للخليفة نزع اليد من طاعة من ولاه الخليفة؟

بل نحن نشهد بالله أنهم متناقضون في بيعتهم، فإما أن يلزموا السمع والطاعة لمن ولاه الخليفة عليهم، مع رفع مظالمهم لمن يفصل فيها.

أو أنهم كاذبون فيما ادعوا من البيعة.

رابعاً: أنهم ذكروا عن أنفسهم أو من يتحدث باسمهم أنهم أنفذوا جهدهم في النصح والإنكار علينا في الولاية وأننا لا نزال باقون على ظلمنا ومخالفاتنا الشرعية، بل وفي ازدياد من الباطل، وأننا تركنا العمل على مناهج النبوة في كثير من القضايا،

ونقول جواباً على هذا (وإذا قلتم فاعدلوا) فوالله الذي لا إله غيره إن ما ذكروه مخالف للواقع ، بل هو الكذب بعينه.

وأشهد بالله العلي العظيم أن هؤلاء جميعاً فرحوا واستبشروا حينما جاءهم بيان بتعين العبد الفقير رئيسا للجنة المظالم، وكان يحدثني أبو الشيماء ورسائله عندي بأن آمال الإخوة معلقة على الله ثم عليك، وكان حتى آخر أيامه قبل اعتزاله وهو يثني على جهودنا التي لا تذكر في حل القضايا ورد المظالم، وكان الأخ أبو هاجر يقول والله أثلجت صدورنا، ولم يحصل من أحدهم أن أنكر علينا اجتهاداً صادمنا فيه النص، أو ظلم سكتنا عنه بعد بلوغه لنا، بل كانوا يثنون ويستبشرون، ثم الآن يزعمون أنهم أنفذوا جهدهم في النصح والإنكار وهذا والله مجانب للصواب.

وبعض هؤلاء لم يلقنا أصلاً ولم ينكر علينا ظلماً وقع منا(وما أبرئ نفسي) ولكن أين ما زعموه من الإنكار والنصح، وإنني أشهد الله وملائكته أن ما يقولونه ليس صحيحاً أبداً، وأن الأخ أبا الشيماء المهاجر تحاكم عندي في القضية الأخيرة التي جرت في الريدة وبعد صدور الحكم أرسلته كي يقرأ الحكم على الإخوة وجاء إلي بعدها وهو فرح مستبشر ويقول جزاك الله خيراً الإخوة كلهم راضين بالحكم ويقولون جزاك الله خيراً.

ولقيني بعدها هؤلاء الإخوة الذي حكمنا عليهم في قضية الريدة ولم يعترض أحد منهم البتة، بل ولا حتى من غيرهم، فأين منهاج النبوة الذي تركنا العمل به في حل القضايا.

خامساً: أنهم عمموا كلامهم على الوالي وبطانته بأننا جميعا تركنا العمل على منهاج النبوة في كثير من القضايا وأننا جميعا تم نصحنا ولا نزال على المخالفات الشرعية وأنهم أنفذوا جهدهم في نصحنا جميعاً(الوالي وبطانته) ولم ننتصح ولم نرتدع بل لا تزال أخطاؤنا باقية وتزداد–مع تحفظنا من تعبيرهم هذا لأننا نرى فيه لمزاً في شعار الدولة باقية وتتمدد– وأنا أشهد بالله أن هذا الكلام مجانب للصواب وقد حاد أهله عن جادة الحق.

سادساً: ذكروا أنه تم طرد مجموعة من جنود الدولة بعد رفعهم لدعوى قضائية ضد المسؤول العسكري بحجة عدم الحاجة إليهم، مع أن بينهم مطلوبين أمنياً لدى العدو.

وأنا أشهد بالله أن كلامهم هذا غير صحيح.

بل حقيقة ما جرى أن الأخ أبا الشيماء نزل إلى الريدة وأجج الإخوة هناك كي يرفعوا مظالم وشكاوى على الأخ أبي صالح وعندي شهادة أربعة من الإخوة على هذا الكلام، وبعد ذلك نزل أربعة عشر رجلاً منهم إلى المكلا يشتكون بالأخ أبي صالح:

وهؤلاء الإخوة هم

١–أبو عمرو العدني.	٢–أبو رضوان العدني.	٣–أبو الشيماء المهاجر.	٤–أبو أسامة الإبي
٥–أبو عبدالله الصنعاني.	٦–أبو البراء الشبواني.	٧–مقداد الصنعاني.	٨ –إبراهيم العدني.
٩–أسامة العدني.	١٠أبو عمر الإبي.	١١–أبو البراء الإبي.	١٢–أبو الحسنين الهاشمي.
١٣–أسيد الصنعاني.	١٤–صلاح المأربي.	١٥–عبدالله البيضاني.	١٦–حكيم حرب.

١٧–أبو الليث اليافعي.

مع العلم أن الإخوة الثلاثة الذين هم عبدالله البيضاني وحكيم حرب، وأبو الليث اليافعي لم يتم نزولهم في هذه الدفعة من الإخوة.

فجاؤوا إلى الاستقبال حيث كنا هناك ورفعوا شكواهم على الأخ أبي صالح وأنا سأذكرها كما تم كتابتها في الحكم الذي ارتضوه كلهم

وهذا نص ما جاء في الحكم من الشكاوى قالوا:

[أننا قد أرسلنا رسائل للأخ أبي صالح لاحتياجاتنا الضرورية فلم يبال بنا ولم يسأل عن حالنا، بل قال من أعجبه الوضع يجلس ومن لم يعجبه يتوجه إلى لجنة المظالم.

وحاجاتنا هي مظالمنا وهي كالآتي:

أ- نحن في مكان مستهدف وليس لدينا إلا سبع قطع كلاشن وذخيرتنا التي في جعبنا، مع توفر ما يقارب ٢٠ سحارة رصاص أو أكثر في بعض المناطق الأخرى.

ب- ليس عندنا إلا سيارتين إحداهما هيلوكس خارجة عن الجاهزية، وأخرى شاص قد تتوقف في أي لحظة.

ت- الماء غير صالح للشرب مما سبب ضررا على الإخوة.

ث- نقص في المواد الطبية، وانتهاء الإعاشة على الإخوة.

وعندما طلبنا هذه الطلبات كان جوابه للأخ أبي وقاص خذهم جميعا واذهب بهم للجنة المظالم، مع بعد المسافة ومشقة السفر وخطورته.

وبعد النظر في الشكوى وسماع أقوال الطرفين تبين للمحكمة الإسلامية ما يلي:

أولاً:ما يتعلق بشأن عدم مبالة الأخ أبي صالح بمطالب الإخوة فليس هذا الكلام دقيقاً لأن الأخ رضوان قام بمراسلة الأخ أبي صالح عبر برنامج للتواصل وكانت رسلته قبيل الظهر، ولقد أجاب الأخ أبو صالح على رسالتهم قبيل المغرب من نفس اليوم-وهذا هو وضع الشبكة في تلك المنطقة- ولكن لم يتسن للإخوة قراءة جوابه.

ثانياً: ما يتعلق بشأن جواب الأخ أبي صالح(من أعجبه الوضع يجلس ومن لم يعجبه يتوجه إلى لجنة المظالم) فقد كان هذا جواباً من الأخ أبي صالح على الرسالة التي أرسلها له الأخ وقاص العدني بأن بعض الإخوة يرى أن بقاؤه في الريدة عقوبة، فأجاب الأخ أبو صالح بالجواب السابق.

وأما أنه كان جواباً على مطالب الإخوة فليس هذا بصحيح، لما قدمه الأخ أبو صالح من الدليل الذي يبطل هذا الأمر حيث أرانا الرسائل من جواله الخاص وأسمعنا بعض الرسائل الصوتية التي أجاب بها على مطالب الإخوة والتي طلب الأخ أبو صالح من الأخ أبي وقاص أن يسمعها للإخوة ولكن لم يسمعها الإخوة.

ثالثا: ما يتعلق باحتياجات الإخوة فقد تبين للمحكمة أنها احتياجات في محلها، وأن الأخ أبا صالح كان يسعى لتوفيرها وإن كان حصل في ذلك نوع تأخير، إلا أنه لم يهمل جانبهم على سبيل الدوام وهذا تفصيل ذلك:

أ-مسألة الذخيرة كان النقص فيها في الكتائب كلها، ثم يسر الله بشراء ما يلزم منها وإنما تأخر وصولها للإخوة لعدم وجود السيارة التي تنقلها للإخوة في مكانهم.

ب-مسألة السيارات فإن الأخ أبا صالح ليس في وسعه حالياً أن يقوم بتدبير سيارات إضافية لهم كون كل سيارات الدولة التي تحت تصرفه مقسمة على الإخوة للعمل.

ج–مسألة المياه فإن الأخ أبا صالح لم يكن بيده حيلة كون السيارة المخصصة لنقل الماء قد تعطلت، وكان في ظنه أن الإخوة قادرون على نقل الماء عبر طرابيل الماء التي توضع على الشاص، ولكن الإخوة في حقيقة الأمر لم تكن لديهم السيارة المؤهلة لنقل الماء لوعورة الطريق وكثرة الأعطال في السيارات التي معهم، وهذا الأمر هو الذي استدعى نزولهم للأخ أبي عمرو ومن ثم التوجه إلى الأخ أبي وقاص لتقديم حاجياتهم الضرورية.

د–مسألة وعد الأخ أبي صالح بنقل الإخوة فإنه كان تحت التجهيز والترتيب وإنما حصل التأخر نتيجة لظروف العمل.

هـ– مسألة الإعاشة فإن الأخ أبا عمرو قد ذكر أن الأخ أبا صالح وعده أن يسدد مبلغ وقدره (٥٣ألف ريال يمني) كونه قد صرفها من الإعاشة في بعض حاجيات السيارة، ولم ينكر الأخ أبو صالح هذا الأمر.

رابعاً: تبين للمحكمة أيضا أن السبب في وصول الأمر إلى ما وصل إليه هو سوء التفاهم الذي حصل بين الإخوة والاخ أبي صالح ومنشأ الخلل كان من تقصير الطرف الوسيط بين الإخوة وبين الأخ أبي صالح حيث لم ينقل الصورة الصحيحة في بداية الأمر، وإنما صور للأخ أبي صالح أن الإخوة أتوا يشتكون من كونهم معاقبين، والحقيقة أنهم أتوا للأمور السابقة وما ذكروه من خشية بعض الإخوة أن يكون في عقوبة إنما ذكر تبعا لا قصداً.

وبناءً على ما سبق بيانه إضافة إلى ما تم ذكره في الجلسة حكمت المحكمة الإسلامية مستعينة بالله بما يلي:

أولا: ثبت على الأخ أبي صالح أنه أخر عن الإخوة بعض حاجياتهم لانشغاله بالعمل، ولم يثبت عليه كل ما عدى ذلك من تهمة الإهمال وعدم المبالة بالإخوة ونحوها، وعليه فإننا نؤكد على الأخ أبي صالح ضرورة الالتزام بتوفير احتياجات الإخوة الضرورية التي سبق ذكرها، وعدم تأخير أمورهم إلا من عذر قهري، وكما أنه لا يرضى أن تتأخر طلباته، فيجب أن يأتي الناس ما يحب أن يؤتى.

ثانياً: ما يتعلق بترتيب أوضاع الإخوة فإن الإخوة يرجعون من حيث أتوا إلا من أذن لهم في البقاء لعذر أو لترتيب خاص.]

فهذا نص شكواهم مع جواب الأخ أبي صالح وحكم المحكمة في ذلك.

ثم قدم بعضهم قضايا خاصة على الأخ أبي صالح وهذا نصها مع الحكم فيها كما جاء في الحكم الذي قرأه الأخ أبو الشيماء عليهم[وأما الشكاوى الخاصة فهي كما يلي:

١–اشتكى الأخ أبو البراء الإبي على الأخ أبي صالح أنه أبقاه في الكتيبة وكان قد وعده أن يقوم بنقله ليعمل مع الإخوة بعد ثلاثة أيام ثم لم يوف وأخره مدة شهر.

وكان جواب الأخ أبي صالح أن سبب ذلك هو أنه رأى من النفع بقاء الأخ أبي البراء الإبي ليكون مسؤولاً بديلا لمخزن السلاح كون المسؤول الأساسي يكثر التنقل.

وقد قبل الأخ أبو البراء بهذا الجواب.

٢–اشتكى الأخ أبو عبدالله الصنعاني ومقداد الصنعاني على الأخ أبي صالح أنه وعدهم أن يستأذن من الوالي من أجل نزولهم لصنعاء ووعدهم أن يرد جواب الوالي بعد أسبوع ثم تركهم فترة تقارب الشهر.

وكان جواب الأخ أبي صالح أنه لم يتركهم مدة شهر ولكن تركهم مدةً لا تزيد عن أسبوعين ونصف، وسبب ذلك إنشغاله بنتائج غزوة سر وشبام، ووعدهم أن يكون في المرة المقبلة أشد حرصاً في هذا الأمر.

٣–اشتكى الأخ إبراهيم العدني على الأخ أبي صالح أنه عاقبه على نيته الذهاب لأهله، وأمره أن يتوجه للمعسكر عقوبة لمدة ثلاثة أيام ثم تركه في المعسكر ثلاث دورات دون إخباره بالسبب.

وكان جواب الأخ أب صالح أنه لم يعاقبه على نيته وإنما عندما أبدى لي عجزه عن القيام بالأمور العسكرية فلم يكن لدي إلا ثلاث خيارات إما أن أبيقه في الصديق أو الفاروق وهو لا يقدر على استنفارات الإخوة وتدريباتهم، أو أنقله المعسكر ليخدم إخوانه بما يستطيع وهذا الذي اتخذته وجعلته مع إدارة المعسكر ولم يكن على سبيل العقوبة ،وقد رضي الأخ بجواب أبي صالح.

٤–اشتكى الأخ أسيد الصنعاني ببعض الأخطاء التي حصلت في غزوة سر وشبام.

وقد تبين للمحكمة أن هذه الأخطاء يتحمل نتيجة الإهمال فيها من كان مسؤولاً مباشراً عن الغزوة وعلى رأسهم الأخ وقاص العدني، ولكن لابد من إرسال مراقب يتقصى تفاصيل الغزوة ومن ثم النظر في أمر العقوبة المناسبة مع التي تحددها المحكمة.

وبهذا تكون المحكمة قد أنهت النظر في هذه الشكاوى المتعلقة بالأخ أبي صالح، فما كان من صواب فمن الله وحده وما كان من خطأ فمن أنفسنا ومن الشيطان والله ورسوله منه بريئان والحمد لله رب العالمين.]

وتم تحرير هذا الحكم بتاريخ (٢٣/صفر/١٤٣٧هـ).

ثم بعد هذا الحكم بيوم واحد تكلم الأخ أبو صالح أن له ترتيباً خاصاً للإخوة التابعين له سواء من قدم منهم شكاوى أو من لم يقدم ونظراً لأننا قد ذكرنا في الحكم السابق أن الجميع يرجع من حيث أتى إلا من كان لديه عذر أو شمله ترتيب خاص، فقد أبلغني الأخ أبو صالح بالترتيب الخاص الذي سيتبعه مع الإخوة وهو كالآتي:

١– طلب مني الأخ أبو صالح أن أبلغ الأخ أبا عمر العدني(وهو مسؤول الاستقبال وقد خرج مع المنشقين) أن يكتب أسماء الإخوة الذين يتبعون اللجنة العسكرية ويكون الاستبيان مشتملا على(كنية الأخ–الولاية التي نفر منها–رقم تواصل ثابت–فرز أماناتهم)

٢– أن يمشيهم إلى أهلهم زيارة حتى يتم طلبهم مع إعطاءهم مصروف الطريق وطريقة الانتقال.

٣– أن من أراد أن ينتقل للجنة أخرى فيحق له ذلك بشرط أن يطلبه مسؤول اللجنة عبر الأخ أبي صالح.

٤– من كان في حالة استثنائية كونه محروق أو نحو ذلك فإنه يرتب مع أمير الولاية بحيث يبقيه لديه أو يبقى في مأوى الاستقبال.

٥– من أراد الانتقال إلى ولاية أخرى فيرتب مع أمير الولاية التي يريد الانتقال إليها.

وهذا الترتيب الذي سار عليه الأخ أبو صالح لإعادة هيكلة وترتيب صفوف الجند، ولم أنازعه في ذلك كونه ليس فيه ظلم أو مخالفة شرعية، وهذا الذي قاله لي الأخ أبو صالح عبر رسائله في محادثات التواصل والله على ما أقول شهيد، وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين.

وأما من زعم أنه تم طرد أحد منهم سواء عبر لجنة المظالم أو عبر والي الساحل أو عبر الأخ أبي صالح فهذا والله مخالف للحقيقة.

وقد قمت بتبين هذا الأمر للأخ أبي عمر وكذلك للأخ أبي الشيماء وهما ممن انشق الآن.

ثم بعد ذلك جاء أمر من الوالي العام بمنع خروج أي أخ من مأوى الاستقبال وأنه سيرسل إليهم مندوباً يجلس معهم وينظر في أمرهم وأن على مسؤول مأوى الاستقبال ألا يسمح لأحد بالخروج وأن من أصر منهم على الخروج فيكتب ورقة أنه عاصي وأن مسؤول مأوى الاستقبال لا يتحمل ذلك، وفعلاً خرج مجموعة منهم وكتبوا أوراق بأنهم عصاة، ثم بلغنا أنهم التحقوا بالمطرودين عبر تنسيق من المسؤول الأمني(صادق) وهو الآن من المنشقين.

ثم بعد هذا تم نزول عشرة من الإخوة من الريدة وهم:

١–حكيم حرب. ٢–عبدالله البيضاني. ٣–رضوان العدني. ٤–عروة الحضرمي. ٥–أبو البراء العدني. ٦–أبو مسلم العدني.

٧–أبو هريرة العدني. ٨–أبو أحمد الحدي. ٩–قناص الصنعاني.

وكانت شكاواهم كالتالي:

١–حكيم: لديه قضية أموال مع الوالي العام. ٢– أبو عبدالله البيضاني: استفسار من الأخ أبي صالح.

٣–رضوان العدني: ليس لديه شكوى لكنه يطلب الانتقال لولاية عدن(وهو الآن منشق).

٤– عروة الحضرمي: غزوة سر وشبام. ٥– أبو البراء العدني: غزوة سر وشبام. ٦–أبو مسلم العدني: غزوة سر وشبام.

٧–أبو هريرة العدني: غزوة سر وشبام. ٨–أبو أحمد الحدي ليس لديه شكوى ولكنه يطلب الراحة عند أهله.

٩–الأخ قناص الصنعاني: شكواه على الأمير أبي عاصم المكي(أمير صنعاء).

وقد من الله سبحانه وتعالى بالفصل في هذه القضايا كلها ما عدا قضية الأخ قناص الصنعاني.

ولم يتم طرد أحد من هؤلاء، وإنما انشق منهم أربعة وهم(رضوان العدني، وأبو البراء العدني، وأبو مسلم العدني، وأبو هريرة الصنعاني).

وهذه شهادة نشهد الله تعالى عليها. فهذا ما يتعلق بمسألة الطرد.

سابعاً: ذكروا أنه حصل إهلاك لجنود الدولة الإسلامية في وقعة سر وشبام وذكروا لذلك أسباباً منها:

١– عدم توفير أدنى الوسائل والمقومات الأساسية للمعركة.

وأنا أشهد بالله أن هذا الكلام ظلم وباطل، فلقد جلست مع الإخوة بنفسي وسمعت منهم أقوالهم في هذه القضية وتبين لي أنهم خاضوا المعركة بعد أن خططوا لها قدر ما يستطيعون، نعم حصل تهاون في بعض الجوانب ولكنهم فعلوا ما يقدرون عليه.

وأيضا هجموا وقد كان معهم من السلاح والعتاد الشيء الكثير فقد كان معهم سلاح(٢٣) وسلاح(١٤.٥) وعدة معدلات بيكا واثنين قواذف(RBG) والسلاح الشخصي مع كامل ذخيرتها(إلا أنه حصل نقص في حشوات الآر بي جي).

وأيضا فقد كان معهم كامل السيارات التي بحوزتهم، إضافة للعدة الطبية التي قدروا على توفيرها.

فمن قال بأنه لم تكن لديهم أدنى الوسائل فقد كذب وتكلم بما لا يعلم.

٢– قالوا: عدم وجود خطة انسحاب من المعركة.(وهذا صحيح)

٣– قالوا: عدم وجود سرية إسناد للمقاتلين(وهذا صحيح) ولكن كان هنا سرية قطع إمداد.

٤– قالوا: عم وجود أنصار وأدلاء يعرفون المنطقة(وهذا غير صحيح فقد كان بينهم أنصار ومنهم الأخ عروة الحضرمي.)

٥– عدم وجود الفريق الطبي والعدة اللازمة لذلك(وهذا غير صحيح فقد كان في كل سرية أخ طبي وكان معهم الطبي العام للريدة الأخ أبو بدر الصومالي، وكان معهم من الأدوية لكنه نقصت عليهم بعضها.)

قالوا: مما أدى إلى ضياع كثير من الإخوة(وهذا الكلام فيه تهويل فقد ضل بعض الإخوة الطريق وعددهم لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة وهم كما أخبرنا بأسمائهم الأخ عروة الحضرمي:(١–الأخ قصي العدني. ٢–لأخ وقاص العدني. ٣– الأخ أبو بدر الصومالي.)

ثم التقى بهم الأخ عروة ودلهم على الطريق ورجعوا سالمين ولله الحمد والمنة.

فكيف يقال أن كثيراً من الإخوة ضاعوا؟ والذي يسمع هذا يظن أنهم لم يرجعوا، وهذا ليس بصحيح بل رجعوا جميعاً إلا من قتل منهم.

قالوا: ومقتل ما يقارب النصف من الجنود المشاركين ولم تسحب جثثهم لمدة يومين حتى دفنهم عوام المسلمين(ولا أدري ما وجه المخالفة الشرعية في هذا المقام، فالإخوة لم يتركوا جثث إخوانهم مع قدرتهم على سحبها ولو كانوا قادرين لم يتركوها طرفة عين.

ثم من المحاسب على ذلك لو فرضنا وجوده، فالجوب أن المحاسب على ذلك هم الجنود المشاركون في الغزوة لأنهم هم الذين تركوا الجثث وليس المسؤول العسكري، مما يدل على أن القصد من هذا الكلام هو التهويل ليس أكثر.

ونقول: نشهد بالله أن ما ذكروه تهويل محض فمتى كان ترك الجثة مع العجز عن أخذها يعد مخالفةً شرعية تسبب الانشقاق، فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة أحد، ألم يمثل المشركون بجثمان أصحابه عليه الصلاة والسلام؟.

قالوا: ولم يتخذ أي إجراء رسمي في محاسبة المسؤول العسكري.

وأقول جواباً على هذا الكلام: أشهد بالله العلي العظيم أن بعض هؤلاء المنشقين يعلم أننا أجلسنا الأخ أبا صالح أمامهم وسألناه عن قضية الغزوة(ويعلم ذلك الأخ أبو الشيماء وأبو عمرو العدني وأبو رضوان العدني) وأنه لما تبين لنا أن الأخ أبا صالح لم يكن له علاقة بالغزوتين إلا الإشراف العام توجهنا إلى الريدة لتقصي الأمر، وعلمنا بشهادة الإخوة المشاركين في الغزوتين أن الأخ أبا صالح–المسؤول العسكري– لم يشارك في هاتين الغزوتين لا تخطيطاً ولا تنفيذاً، وأن محاسبته من قبل القضاء لا تكون إلا إذا ثبت لدينا مشاركته–تخطيطاً أو تنفيذا– وأننا حاسبنا الإخوة المباشرين للتخطيط ، وأن بقيت الأخطاء سيتم دراستها من قبل العسكريين ومن ثم محاسبة من يحتاج إلى محاسبة منهم.

والجميع يعلم بهذا كوننا أصدرنا بيانا من جهة لجنة المظالم يختص بهذا الشأن، فما بالهم يجعلونها اليوم ذريعة لانشقاقهم؟!!

وهذا البيان الذي أصدرناه قلنا فيه ما نصه[الحمد لله رب العالمين، القائل في كتابه الكريم {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليماً}.

والصلاة والسلام على نبيه محمد القائل: «والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».

أما بعد: فإنه وبتاريخ(٢٨/صفر/١٤٣٧هـ) رفعت إلينا شكاوى عديدة تتعلق بأحوال الريدة وما يجري هناك من أحوال وأمور هي في نظر البعض مظالم لابد من رفعها والفصل فيها، وبعد استقبال المحكمة لهذه الشكاوى تبين أنها تتمركز على ثلاثة محاور:

المحور الأول: تظلم الإخوة من نقص بعض الأمور الضرورية كالسلاح والذخيرة والماء الصالح للشرب وبعض المواد الطبية والغذائية.

المحور الثاني: تظلم البعض من معاملة الأخ أبي صالح والشكوى من كثرة ظلمه وإضراره بالإخوة.

المحور الثالث: قضية غزوة سر وشبام وما يتعلق بهما من أخطاء عسكرية وأخرى ميدانية.

وقد وفق الله سبحانه وتعالى ومن علينا بالنظر والتقصي لهذه المحاور الثلاثة وكان خلاصة ما توصلت إليه المحكمة بما تدين الله تعالى به بناءً على البراهين الشرعية والقرائن الحالية والمقالية هو ما يلي:

أولاً: ما يتعلق بالمحور الأول، فإنه قد تبين لنا بما لاشك فيه أن هذا النقص الحاصل لم يكن عن تقصير وتفريط من قبل الجهات المسؤولة عن ذلك وأن القصور الحاصل في هذه الأمور نتج عن أحد الأسباب التالية:

الأول: عدم قدرة المسؤولين على توفير ما هو أفضل من الموجود حيث بذلوا قصارى جهدهم ولم يبخلوا على الإخوة بشيء تحت أيديهم، وذلك ما يتعلق بشأن السلاح والماء.

الثاني: تأخر وصول بعض هذه الأغراض نتيجة لانشغال الإخوة المسؤولين بترتيب أمور أخرى، مع سعيهم لتحصيل هذه المتطلبات وتوفيرها للإخوة، وذلك ما يتعلق بشأن الذخيرة.

الثالث: عدم علاقة المسؤولين بهذه المتطلبات كونها ليست من اختصاصهم أو أن الخلل نتج فيها عن أطراف أخرى وليس للمسؤولين في الريدة علاقة بذلك، وهذا ما يتعلق بشأن المواد الطبية ونقص الإعاشة.

علما أنه قد صدر حكم خاص فيما يتعلق بهذا المحور مع ذكر التفاصيل المتعلقة بهذه القضية.

ثانياً: ما يتعلق بالمحور الثاني فإنه قد تبين لنا بعد التحري والتقصي أن الأخ أبا صالح برئ كل البراءة من ظلم الإخوة أو تحميلهم ما لا يطيقون أو التعامل معهم معاملة مهينة، وذلك أننا قمنا بسؤال أغلب الإخوة المتواجدين حاليا في الوادي وما حوله واحداً واحداً عن هذه الثلاثة أمور فكان جوابهم جميعاً أن الأخ أبا صالح لم يحصل منه أن حملهم ما لا يطيقون أو أنه قد تعامل معهم تعاملاً مهيناً أو أنه قد ظلمهم اللهم إلا مسألة الظلم فإنه قد حصلت بعض الشكاوى فيها وسوف نذكرها بأسماء مقدميها الذين جاءوا من الوادي للمظالم من باب الإنصاف والبيان:

١-القضية العامة التي تخص الإخوة الذين عند أبي علي الريدي، وقد ذكرناها في المحور الأول وأفردنا لها حكما مستقلاً(وقد كان المترافع فيها الأخ أبو عمرو ورضوان العدنيان والأخ أبو الشيماء المهاجر)

٢-أبو البراء الإبي- وشكواه أن الأخ أبا صالح وعده أن ينقله من الكتيبة ثم تأخر عنه- وقد تم ذكرها في الحكم السابق.

٣-أبو عبدالله ومقداد الصنعانيين- وشكواهم أن الأخ أبا صالح لم يسمح لهم بزيارة أهلهم مما تسبب في احتراقهم-وقد تم ذكرها في الحكم السابق.

-إبراهيم العدني- وشكواه أن الأخ أبا صالح عاقبه على النية- وهذا غير صحيح كما تم بيانه في الحكم السابق.

٥-أسيد الصنعاني- وشكواه أن الأخ أبا صالح أخذ عليه مخازن السلاح قبل الغزوة- وهذا غير صحيح كما تم بيانه.

٦- أبو الحسنين الهاشمي- وشكواه أن الأخ أبا صالح سحب سلاحه المسلم له من العسكرية- وليست هذه مظلمة معتبرة شرعاً لأن سحب السلاح من حق الأمير إلا أن يكون السلاح شخصياً فلا يسحب إلا لسبب شرعي صحيح.

٧-أبو عبدالله البيضاني- وشكواه استفسار- وقد تم توضيح استفساره.

٨-رضوان العدني- طلب نقل لولاية عدن.

٩-قناص الصنعاني-شكواه على أبي عاصم المكي.

١٠حكيم-استفسار، وقضية أموال خاصة يطالب بها الوالي.

١١-عروة الحضرمي- وشكواه في قضية الغزوة.

١٢-أبوالبراء العدني- وشكواه في قضية الغزوة.

١٣-أبو هريرة العدني- شكواه في قضية الغزوة.

١٤-أبو أحمد الحدي- طلب إذن زيارة.

وبقي الأخ أبو مسلم العدني والأخ أبو أسامة الإبي ليس لديهم شكاوى خاصة على الأخ أبي صالح.

فهذا خلاصة المحور الذي يتعلق بالأخ أبي صالح، وعليه فإننا نبرئ ساحته من التهم التي تكال إليه جزافاً بدون علم أو تحري وليس عند أصحابها إلا العاطفة الخرقاء التي تميل بهم مع من يسبق بالشكوى إليهم وإلى هؤلاء نقول اتقوا الله جل وعلا ولا تقفوا ما ليس لكم به علم وتثبتوا قبل أن تتكلموا.

وهذا الذي قلناه آنفا إنما هو على ما ظهر لنا والله أعلم بالسرائر، وما حكمنا إلا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين.

ثالثاً: ما يتعلق بالمحور الثالث، فقد تم بحمد الله وتوفيقه جمع الإخوة الذين شاركوا في الغزوتين وسمعنا منهم كافة الأخطاء في الجانب العسكري (تخطيطاً وتنفيذاً) ثم قمنا بتعزير كل من:

١-الأخ أبو سالم العدني أمير الغزوتين، بالجلد خمس جلدات أمام الإخوة ليكون أحرص في المرة المقبلة إن شاء الله تعالى.

٢-الأخ ناصر اللحجي أمير غزوة شبام، بالجلد خمس جلدات أمام الإخوة ليكون أحرص في المرة المقبلة إن شاء الله تعالى.

٣-الأخ عروة الحضرمي مسؤول قطع الإمداد في غزوة سر، بالجلد خمس جلدات أمام الإخوة ليكون أحرص في المرة المقبلة إن شاء الله تعالى.

وأما تفصيل الأخطاء العسكرية فإننا نتحاشا ذلك حرصا على سِرِّيَّة العمل، وسيتم عرضها على المختصين في الشأن العسكري ليتدارسوها فيما بينهم ثم ينظروا أسبابها وكيفية علاجها.

فهذا ما ظهر لنا في هذه القضية فإن أصبنا فمن الله وحده وإن أخطأنا فمن النفس والشيطان، ونتوب إلى الله منه.

وننبه الإخوة إلى أن أي حديث علني في هذه القضية بعد هذا البيان سيتم اعتباره من قبل المحكمة تأجيجا وإثارة للقلال وعدم نصح، فليحذر كل أخ أن يكون من أهل هذه الصفات وليقبل على خاصة نفسه فليصلحها بالعلم والعمل. ونسأل الله العظيم بوجه الكريم أن يرحم ضعفنا وأن يجبر كسرنا، وأن يرزقنا الهدى والتقى، وأن يمكن لدولة الخلافة، وأن يعيننا على ما فيه صلاح الإسلام والمسلمين، والحمد لله رب العالمين.]

فهذا الذي حكمنا به ونشرناه وعممناه على الإخوة ولم يعترض أحد من المعتزلين البتة، فكيف يقال بأنه لم يتخذ إجراء رسمي في محاسبة المسؤول العسكري؟

وهل جلوسه أمام القضاء لا يعد إجراءً رسمياً في محاسبته، ولكن لما تبين لنا براءته لم نعاقبه على ذنب لم يقترفه.

ثامناً: ذكر المعتزلون أن الأخ أبا محمد النجدي رفض محكمة شرعية في قضية الطواسل وأن الوالي بلغه رفض والي الساحل فلم يحرك ساكناً.

وأقول: أشهد الله الذي رفع السماء بلا عمد أنني -وأنا رئيس لجنة المظالم في اليمن وهي جهة القضاء الوحيدة- لم أستلم أي قضية تتعلق بالطواسل الذين قتلهم الإخوة في الوادي، ولم ندع الأخ أبا محمد للمحكمة فرفض ذلك، وأن من زعم هذا الكلام فهو كاذب .

وقضية الطواسل هم رجلان من عسكر الردة أسرهم الإخوة في الوادي ثم قاموا بقتلهم بعد أن صوروهم، فأتى أولياؤهم لصادق الشبواني وكتبوا رسالة للوالي العام يطلبون فيها تسليم الجثث ويطلبون محكمة شرعية لتبين ردة المقتولين.

ونحن لم نستلم هذه الرسالة، ولا نرى حاجة أن تقام محكمة شرعية لإثبات ردة المقتولين، وإنما يكفي في ذلك بيان رسمي إما من الوالي العام أو من الشرعي العام أو من القاضي العام دون حاجة لعقد جلسة قضاء يحضر فيها المدعي والمدعى عليه وتنظر البينات ونحو

ذلك، مع أننا لم نستلم قضية أصلاً حتى يقال بأنه تم رفضها، بل غاية ذلك أن أولياء المقتولين أرسلوا رسالة للوالي العام ولم يحصل جواب من الوالي على رسالتهم.

فمن قال بأن الأخ أبا محمد النجدي طلب للمحكمة فرفض فنشهد بالله أننا لم نستلم قضية فيهم فضلاً عن أن نكون قد طلبنا الأخ أبا محمد النجدي ثم رفض المجيء إلى المحكمة.

تاسعاً: ذكروا أن من المخالفات الشرعية التي وقع فيها الوالي وبطانته وأنه تم نصحهم فأصروا ولم يبالوا بنصح الناصحين هو أنهم قاموا بطرد المهاجرين، وظلم المستضعفين، وفصل غالب الأنصار الذين آووا الدولة مما أفقدها غالب الأرض التي آوتهم.

وأنا أشهد بالله أن هذا الكلام فيه تلبيس، فمن هم غالب الأنصار الذين طردهم والي اليمن وكان طردهم سبباً في إفقاد الدولة للأرض التي آوتهم؟

لم يحصل أن تم طرد أحد رسمياً إلا ١٧ رجلاً اثنان ممن انشق في إب، و والبقية اعتزلوا وقاموا بطرد الدولة من أرضهم ثم بعدها تم طردهم في بيان رسمي.

ولا نعلم أحداً غيرهم تم طرده من جندية الدولة.

ثم نقول لهم: هؤلاء المطرودون مهاجرون أم أنصار؟

فإن قالوا أنصاراً ، فمن هم المهاجرون الذين تم طردهم؟ ، وإن قلتم مهاجرون: فمن الأنصار الذين تم طردهم؟

ونشهد بالله أنهم يريدون تهويل الأمر حتى يبرروا شنيع فعلهم، وليس أدل على ذلك من أسماء الذين ذكروهم ليتكثروا بهم.

وهنا ألخص شهادتي فيما رأيته من واقع هؤلاء فأقول:

أشهد بالله العلي العظيم أن هؤلاء الذين سموا فعلهم اعتزالاً إنما حقيقة فعلهم أنه شق للصف وتفريق للكلمة وتأخير لعمل الدولة، وأشهد بالله أنه ليس لهم مستند شرعي صحيح ولا مستند واقعي ثابت، بل كل ما ذكروه على فرض ثبوته لا يبيح لهم نزع اليد من الطاعة إلا أن يروا كفراً بواحاً عندهم فيه من الله برهان، كما أشهد أنه لم يتم طرد أحد من جندية الدولة إلا سبعة عشر رجلاً وكلهم تم طرده بعد عدم القدرة على احتوائه، وأشهد أن هؤلاء المنشقين اتخذوا الكذب والسرية والخداع والمكر سبيلا لنيل مآربهم، وأشهد بما رأيت من القرائن والحركات المريبة وصدور الأعمال المتزامنة من هؤلاء الأشخاص في وقت واحد وحصول فلتات من ألسنة بعضهم أن خلف هذا المكر الكبار المدعو أبو خيبر الأنصاري وصادق الشبواني وأبو مسلم المنصور وأبو الشيماء المهاجر وقيس التعزي وعدنان العدني، وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين والله على ما أقول شهيد.

كما أشهد أن الأخ عدنان العدني تم تعيينه معي في لجنة المظالم وكانت مراحله كالتالي:

١- دعوته للتوجه إلينا حتى يتم استلام عمله، فلم يجب.

٢- أمرته بضرورة التوجه فتعذر بمرض أمه.

٣- تبين لي بشهادات موثقة لدي أن الأخ عدنان كان يعمل عملاً عسكريا باسم الدولة ويأخذ الغنيمة له ولأصحابه دون علم مسؤول الولاية التي هو فيها، ولم يرسلوا خمس غنيمة أموالهم للدولة وكان من آخر ذلك أن قاموا باختطاف رجل من البهرة الباطنية ثم فادوه على أنه كافر أصلي، وأخذوا فديته(١٠٠٠٠٠ألف دولار) ووزعوها فيما بينهم .

٤– ثم تاب بعض من كان معهم فقام المسؤول العسكري في ولاية عدن الأخ رضوان قنان بالتحقيق معهم هو والمسؤول الأمني في الولاية الأخ أبو الوليد العدني وسجلوا اعترافاتهم .

٥– ثم أرسلت مع المسؤول العسكري رسالة لهم نطلبهم فيها للمحكمة فأجاب بعضهم بالموافقة ولكن الأخ عدنان راوغ وقال أنا أوافق على المحكمة بشرط أن تكون في بيتي أو في مكان لا يعلم به والي الولاية، خوفاً على نفسه أن يتم سجنه بسبب أفعاله، ثم تكلم بعض أتباعه فقال نحن الآن سنعتزل وسنشكل مجموعة اسمها أنصار الخلافة.

٦– ثم بعد ذلك بيومين تم إخراج بيانهم الذي ذكروا فيه أنهم معتزلون.

فهذا ما شاهدناه من حال هؤلاء المنشقين وحال الأخ عدنان العدني، وتالله الذي لا إله غيره أنني لم أكذب عليهم في حرف واحد ولم أحرف ولم أزد ولم ألبس ولم أعتد عليهم إني إذا لمن الظالمين.

وحسبنا أن الله يعلم ذلك، وهذا غيض من فيض وليس الخبر كالمعاينة، والعبارة تقصر عن شرح وبسط الأحداث، وفيما مضى كفاية إن شاء الله تعالى.

والحمد لله رب العالمين.

شهد به/

العبد الفقير إلى عفو مولاه الغني القدير/أبي محمد عبدالله الكناني.

الجمعة٦/ربيع الأول/١٤٣٧هـ